قرار من وزيرة المالية مؤرخ في 6 جانفي 2026 يتعلّق بإتمام القرار المؤرخ في 21 أوت 2023 المتعلق بضبط قائمة المنتجات المختصّة بها الدولة وأسعارها.

إنّ وزيرة المالية،

بعد الاطّلاع على الدستور،

وعلى الأمر العليّ المؤرخ في 16 أكتوبر 1947 المتعلق بضبط أسعار المنتجات المختصة بها الدولة للمستهلكين، وخاصّة الفصل الأوّل منه،

وعلى قرار وزيرة المالية المؤرخ في 21 أوت 2023 المتعلق بضبط قائمة المنتجات المختصّة بها الدولة وأسعارها، كما تمّ إتمامه بالقرار المؤرّخ في 6 ماي 2025.

قرّرت ما يلي:

الفصل الأوّل ـ يُضاف إلى قائمة المنتجات المختصّة بها الدولة وأسعارها، الملحقة بقرار وزيرة المالية المؤرّخ في 21 أوت 2023 المشار إليه أعلاه، المنتجات المضمّنة بالجدول الملحق بهذا القرار.

تبقى هيكلة أسعار المنتجات الأخرى المختصّة بها الدولة دون تغيير.

الفصل 2 ـ ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 6 جانفي 2026.

وزيرة المالية

اطلعت عليه

مشكاة سلامة الخالدي

رئيسة الحكومة

سارة الزعفراني الزنزري